تحرك عاجل

تمديد فترة الاعتقال التعسفي لأحد العاملين بمنظمة غير حكومية

أيدت محكمةٌ بإسرائيل، في 5 مارس/آذار 2018، تجديد أمرٍ بالاعتقال الإداري أُصدر بحق صلاح حموري، الذي يعمل باحثًا ميدانيًا لدى المنظمة الفلسطينية غير الحكومية "مؤسسة الضمير"، لمدة أربعة أشهرٍ إضافية. وتحتجزه إسرائيل، منذ 23 أغسطس/آب 2017، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُقدم للمحاكمة.

جددت إحدى محاكم المقاطعات الإسرائيلية بالقدس، في 26 فبراير/شباط 2018، أمر الاعتقال الإداري الصادر بحق **صلاح حموري**، وهو فرنسي من أصل فلسطيني ويعمل بمنظمة غير حكومية؛ لمدة أربعة أشهرٍ إضافية. فمن المتوقع الآن أن تنتهي فترة اعتقاله في 28 يونيو/حزيران 2018. وكان قد صدر بحق صلاح حموري، الذي يُحتجز في الوقت الحالي بسجن كيتزيوت، في جنوب إسرائيل، أمراً بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهرٍ، في 29 أغسطس/آب 2017، وأُيد الأمر في 17 سبتمبر/أيلول 2017؛ كما كان من المقرر أن تنتهي مدته في 26 فبراير/شباط 2018. وقد أيدت المحكمة ذاتها تجديد أمر الاعتقال الإداري في 5 مارس/آذار 2018.

وكان من المزمع أن تعقد المحكمة جلسة استماع لتأييد قرار تجديد أمر الاعتقال، في 1 مارس/آذار 2018، إلا أنها أرجأتها، إذ أن محامي صلاح حموري قرر الامتناع عن حضور الجلسة؛ في إطار احتجاجٍ قائم نظمه المعتقلون الفلسطينيون ومحاموهم للمطالبة بإنهاء سياسة الاعتقال الإداري. وفي السياق ذاته، أصدر الفلسطينيون الذين تسجنهم إسرائيل، قيد الاعتقال الإداري، دون أن تُوجَه لهم تهم أو أن تقدمهم للمحاكمة؛ بيانًا في 13 فبراير/شباط 2018، (http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news/5025-2018-02-20-08-49-53) أعلنوا فيه بدئهم حملةً لمقاطعة المحاكم العسكرية، اعتبارًا من 15 فبراير/شباط 2018.

ففي 23 أغسطس/آب 2017، اعتقلت القوات الإسرائيلية صلاح حموري، الذي يقيم بالقدس الشرقية، أثناء مداهمة منزله بحي كفر عقب في القدس الشرقية المحتلة ليلاً، ويعمل باحثًا ميدانيًا في القدس لدى "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان"، وهي منظمة فلسطينية تعنى بحقوق الإنسان يقع مقرها برام الله. ولا تزال خالدة جرار، عضو مجلس إدارة "مؤسسة الضمير"، رهن الاعتقال الإداري منذ 2 يوليو/تموز 2017؛ كما تمنع السلطات الإسرائيلية ثلاثة عاملين آخرين بالمؤسسة من السفر خارج إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو العبرية أو الإنجليزية على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن تطلق سراح صلاح حموري، وجميع من وُضعوا قيد الاعتقال الإداري، ما لم توجَه لهم على وجه السرعة، تهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها دولياً، ويُحاكموا في إطار إجراءات تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن تضع حداً للمضايقة والاعتقال التعسفي اللتين يتعرض لها العاملون الفلسطينيون في مجال حقوق الإنسان، ومن بينهم موظفو "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان"، وأعضاء مجلس إدارتها؛
- حث السلطات الإسرائيلية على أن تتخذ على الفور، الخطوات لإنهاء سياسية الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 19 إبريل/نيسان 2018 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence
Avigdor Liberman
Ministry of Defence
37 Kaplan Street,

Hakirya Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940
Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank
Major-General Roni Numa
GOC Central Command
Military Post 02367, Battalion 877
Israel Defence Forces, Israel
Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724
Salutation: Dear Major-General Roni Numa

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Public Security
Gilad Erdan
Kiryat Hamemshala
PO Box 18182
Jerusalem 91181, Israel
Fax: +972 2 584 7872
Email: gerdan@knesset.gov.il
Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 226/17. للمزيد من المعلومات، انظر:

http://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/7211/2017/ar/

تحرك عاجل

تمديد فترة الاعتقال التعسفي لأحد العاملين بمنظمة غير حكومية

معلومات إضافية

في 23 أغسطس/آب 2017، اعتُقل صلاح حموري، أثناء مداهمة منزله في حي كفر عقب بالقدس الشرقية المحتلة ليلاً، ثم نُقل بعد ذلك إلى مركز الاعتقال التابع لـ"جهاز الأمن الإسرائيلي" داخل المجمع الروسي بالقدس. وفي 5 سبتمبر/أيلول 2017، وهو اليوم الذي انعقدت فيه جلسة لتأييد أمرٍ بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهرٍ، صدر بحقه في 17 أغسطس/آب 2017؛ قررت إحدى محاكم المقاطعات الإسرائيلية بالقدس، عوضًا عن ذلك، إعادة تنفيذ حكمٍ بالسجن نفذه صلاح حموري، عقب إدانته في 2005؛ حيث سيمضي، بمقتضى ذلك القرار، ثلاثة أشهر من فترة الستة أشهر المتبقية من مدة عقوبة السجن. بيد أن النيابة طعنت ضد قرار المحكمة، مطالِبةً بتمديد مدة السجن؛ وعلى الرغم من ذلك، نقضت "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية، في 13 سبتمبر/أيلول 2017، قرار إعادة تنفيذ الحكم. وفي 17 سبتمبر/أيلول 2017، أيدت محكمة المقاطعة في القدس أمر الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، الذي صدر بحقه في بادئ الأمر.

ووفقًا لما ذكرته "مؤسسة الضمير" في 2 يناير/كانون الثاني 2018، نقلت "إدارة السجون الإسرائيلية" حموري من سجن كيتزيوت إلى سجن مجدو بشمال إسرائيل، لمعاقبته على إجراءه مقابلة مع صحفي فرنسي، تطرق فيها إلى سياسة الاعتقال الإداري. وظل حموري بسجن مجدو حتى 29 يناير/كانون الثاني 2018، ثم أُعيد مجددًا إلى سجن كيتزيوت.

وسجنت السلطات الإسرائيلية، فيما مضى، صلاح حموري لمدة سبعة أعوام، ثم أطلقت سراحه، في إطار صفقةٍ لتبادل السجناء في 2011. كما منعت صلاح، الذي يقيم بالقدس الشرقية من دخول الضفة الغربية المحتلة، حتى سبتمبر/أيلول 2016؛ ومنعت زوجته إلسا لفورت، وهي مواطنة فرنسية أيضًا، من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، منذ 2016. وفي فبراير/شباط 2016، رُحلَت زوجة

صلاح حموري من إسرائيل، بعد احتجازها لثلاثة أيام بمركزٍ للاعتقال، بالقرب من مطار بن غوريون. وعلى إثر ذلك، لم تتمكن زوجته أو ابنه ذو العامين، من رؤيته منذ اعتقاله. كما تعرضت أسرته، بما في ذلك زوجته وابنه ووالد زوجته، للمضايقة والتهديد من قِبل مجهولين، وذلك بعدما نشر موقع إلكتروني فرنسي بيانات الاتصال الخاصة بهم.

وهكذا، تستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراءٍ استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيكًا على الأمن، كبديلٍ لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على أصلاً. ويمكن تجديد أمر الاعتقال إلى أجل غير مسمى؛ كما تُبقى الأدلة سرًا، مما يعني أنه لا يمكن للمعتقلين فعليًا الطعن ضد قانونية اعتقالهم، أو معرفة الوقت الذي سيُطلق فيه سراحهم. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ارتفعت وتيرة العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة حادة. وكما جرت العادة خلال الفترات الأخرى التي تتصاعد فيها حدة التوتر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ردت السلطات الإسرائيلية بشن حملات اعتقال جماعي، وبإصدار المزيد والمزيد من أوامر الاعتقال الإداري، وبمواصلة استخدامه بحق الأطفال. ووفقًا لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيليم"، بلغ عدد المعتقلين الذين احتجزتهم إسرائيل، بموجب أوامر الاعتقال الإداري، اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2018، دون أن تُوجَه لهم تهم أو أن يُقدموا للمحاكمة، 437 معتقلاً.

وتقع جميع السجون الإسرائيلية المُحتجز بها معتقلون فلسطينيون بموجب أوامر بالاعتقال الإداري داخل إسرائيل، عدا سجنًا واحدًا. ويشكل اعتقال الفلسطينيين من أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل انتهاكًا للقانون الدولي. فتنص "اتفاقية جنيف الرابعة" على وجوب احتجاز المعتقلين من سكان الأراضي المحتلة في الأرض المحتلة نفسها، وليس في أرض سلطة الاحتلال.

كما وثَّقت منظمة العفو الدولية تصاعدًا في أعمال الترهيب من جانب الحكومة الإسرائيلية ضد نشطاء حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتخذت إسرائيل أيضًا خطوات لتقييد حرية التعبير داخل إسرائيل نفسها، إذ يلجأ مسؤولون إلى الترهيب وحملات التشويه لاستهداف منظمات حقوق الإنسان والعاملين بها.

الاسم: صلاح حموري

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 226/17 رقم الوثيقة: MDE 15/7967/2018 إسرائيل والأراضي المحتلة
بتاريخ: 8 مارس/آذار 2017